

أمير قطر يصدر قانون تنظيم شراكة القطاعين الحكومي والخاص

بالانتفاع لتطويرها من قبل القطاع الخاص. وشمل كذلك نظام (البناء والتشغيل والتسليم)، ونظام البناء ونقل الملكية والتشغيل، ونظام التشغيل والصيانة، ونظام البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية. وفتح مشروع القانون الباب واسعاً لأي صيغة أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.

عقد المؤتمر الأول للشراكة بين القطاعين العام والخاص في أكتوبر عام 2009، وهو المؤتمر الذي أطلق النقاش حول ضرورة تبني قانون لتنظيم هذه الشراكة. وتوسع مشروع القانون الذي أجازته مجلس الوزراء في تعريف الشراكة ليشمل جميع صيغ الشراكة، ومنها نظام تخصيص الأراضي عن طريق الإيجار أو الترخيص

أصدر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، قانون رقم (12) لسنة 2020 بتنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص. ويقضي القانون بتنفيذه، وأن يُنشر في الجريدة الرسمية. وكان مجلس الوزراء القطري أجاز مشروع قانون بتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مايو 2019. وجاء هذا بعد عشرة أعوام من

المؤشر العام يربح 10.9 نقطة

أسهم الصناعة والبنوك تصعد ببورصة الكويت عند الإغلاق



بقيمة 24.13 مليون دينار تركّز قرابة 90 بالمائة منها في أسهم السوق الأول. وسجلت مؤشرات 8 قطاعات ارتفاعاً اليوم بصدارة الخدمات الاستهلاكية الذي ارتفع 2.05 بالمائة، كما صعدت الصناعة 0.42 بالمائة، والبنوك بواقع 0.26 بالمائة، والاتصالات بنسبة 0.22 بالمائة. في المقابل، كان التراجع من نصيب قطاعين فقط، الأول المواد الأساسية وهبط مؤشره 0.72 بالمائة، والثاني الخدمات المالية تراجع

بقيمة 0.27 بالمائة. وجاء سهم «رمال» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 12.58 بالمائة، فيما تصدر سهم «المنار» القائمة الحمراء بانخفاض قدره 5 بالمائة. وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 5.79 مليون دينار مستقراً عند سعر 616 فلساً، بينما تصدر سهم «بنك الخليج» نشاط الكميات بتداول 19.2 مليون سهم مرتفعاً 3.11 بالمائة.

انتهت بورصة الكويت جلسة أمس الإثنين باللون الأخضر على عكس البداية الحمراء في المستهل، حيث ارتفع مؤشرها العام 0.22 بالمائة، وزاد السوق الأول 0.26 بالمائة، وصعد المؤشران «رئيسي 50»، والرئيسي بنسبة 0.02 بالمائة و 0.11 بالمائة على الترتيب. وبلغت أحجام التداول اليوم الكلية في البورصة الكويتية اليوم نحو 144.55 مليون سهم جاءت بتنفيذ 5883 صفقة حققت سيولة

المكاسب السوقية 110 ملايين دينار

السوق الأول يرتفع 1.27 بالمائة في مايو

الماضي عند مستوى 4187.27 نقطة. وبالمحصلة، ارتفع المؤشر العام للبورصة 0.41 بالمائة عند النقطة 4995.61 راجعاً 20.22 نقطة مقارنة بإقفال أبريل الماضي عند 4975.39 نقطة.

تراجع التداولات

هبطت أحجام التداول ببورصة الكويت خلال مايو 2020 بنحو 32.9 بالمائة إلى 2.13 مليار سهم، مقارنة مع 3.17 مليار سهم في أبريل الماضي. وتقلصت السيولة نحو 76.08 نقطة بالمقارنة بإقفال أبريل الماضي عند 4226.44 نقطة. وحقق المؤشر الجديد (رئيسي 50) تراجعاً بنسبة 3.63 بالمائة بإقفاله عند مستوى 4035.41 نقطة، خاسراً 151.86 نقطة، مقارنة بإقفال أبريل

تباينت المؤشرات الكويتية خلال شهر مايو، وسط تراجع مستويات التداول عن نظيرتها في أبريل، نظراً لاقتراب الشهر على 18 جلسة فقط بسبب إجازة عيد الفطر المبارك. وارتفع مؤشر السوق الأول بنهاية مايو 2020 بنسبة 1.27 بالمائة بإقفاله عند النقطة 5424.33 بمكاسب بلغت 68.08 نقطة مقارنة بنهاية تعاملات أبريل الماضي عند 5356.25 نقطة. وسجل مؤشر السوق الرئيسي تراجعاً بنحو 1.8 بالمائة في مايو 2020 بإقفاله عند النقطة 4150.36 خاسراً نحو 76.08 نقطة بالمقارنة بإقفال أبريل الماضي عند 4226.44 نقطة. وحقق المؤشر الجديد (رئيسي 50) تراجعاً بنسبة 3.63 بالمائة بإقفاله عند مستوى 4035.41 نقطة، خاسراً 151.86 نقطة، مقارنة بإقفال أبريل

خلال أزمة كورونا

المطاحن: نجحنا بتوفير المواد الغذائية للمستهلكين وترجمة مفهوم الأمن الغذائي



مطلق الزايد

قال الرئيس التنفيذي لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية مطلق الزايد إن الشركة نجحت في توفير احتياجات المستهلكين من المواد الغذائية منذ بداية أزمة فيروس كورونا (سارس كوف - 2) المسبب لمرض (كوفيد 19). وأضاف الزايد أمس الإثنين أن إجمالي كمية إنتاج الشركة الخبز من الأول من مارس وحتى 30 مايو من السنة الحالية بلغت نحو 411 مليون خبزة. وأوضح أن أعلى معدل إنتاج في اليوم الواحد خلال أزمة فيروس (كورونا) بلغ نحو 7.2 مليون خبزة في حين أقل معدل إنتاج لليوم الواحد بلغ نحو 1.9 مليون خبزة. وذكر أن كمية الإنتاج في شهر مارس الماضي بلغت نحو 169 مليون خبزة وبلغت كمية الإنتاج في شهر أبريل الماضي 130.5 مليون خبزة كما بلغت كمية الإنتاج في الأول من مايو الماضي وحتى 30 مايو بلغت نحو 112 مليون خبزة. وأشار إلى أن الشركة نجحت خلال أزمة فيروس (كورونا) في ترجمة مفهوم الأمن الغذائي على أرض الواقع مبيناً أن الأزمة

1.68 تريليون ريال حجم الأصول الاحتياطية بالخارج «ساما» تضخ 50 مليار ريال في القطاع المصرفي السعودي لتعزيز سيولته

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» أنها ضخّت 50 مليار ريال (ما يعادل 13.32 مليار دولار) في القطاع المصرفي السعودي لتعزيز سيولته. وأوضح «ساما» أن الـ50 مليار ريال ستساعد المصارف لتقديم التسهيلات النقدية إلى القطاع الخاص.

على الجانب الآخر، بلغت الأصول الاحتياطية السعودية في الخارج بنهاية شهر (أبريل) الماضي نحو 1.682 تريليون ريال مقابل 1.775 تريليون ريال بنهاية (مارس) السابق له، متراجعة 5.2 بالمائة بما يعادل 92.8 مليار ريال. ويشمل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، الذهب، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والنقد الأجنبي والودائع في الخارج. إضافة إلى الاستثمارات في أوراق مالية في الخارج.

وجاء تراجع الأصول الاحتياطية بشكل رئيس من الانخفاض في الاستثمارات في أوراق مالية في الخارج. من ناحية أخرى، تراجعت الأصول الاحتياطية السعودية في الخارج بنهاية (أبريل) على أساس سنوي 11.2 بالمائة بما يعادل 211.7 مليار ريال. بعد أن كانت 1.894 تريليون ريال بنهاية الشهر نفسه من 2019. وفي تفاصيل البنود، تراجعت الاستثمارات في أوراق مالية في الخارج على أساس شهري 8.8 بالمائة (98.4 مليار ريال)، لتبلغ 1.023 تريليون ريال بنهاية (أبريل)، مقابل 1.122 تريليون ريال بنهاية الشهر السابق له، مستحوذة على 63.2 بالمائة من الأصول الاحتياطية الأجنبية.

نزاهة» تتعاون بالتحقيق في قضية فساد متعلقة بالصندوق السيادي الماليزي



محمد بوزير

وأمدادها بأية معلومات وبيانات تحصل عليها وتكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالإضرار بالمال العام. وأعلن المتحدث الرسمي والأمين العام المساعد لقطاع كشف الفساد والتحقيق بالهيئة أن الهيئة باشرت بجمع المعلومات والبيانات على مستوى النطاق المحلي، والتواصل مع الجهات ذات الصلة، وفتح قناة اتصال مع لجنة مكافحة الفساد الماليزية لتبادل المعلومات وجمع الاستدلالات.

وأكد محمد بوزير أن ذلك يأتي إقراراً من «نزاهة» لممارسة دورها واختصاصها المناط بها بموجب قانون إنشائها ولائحتها التنفيذية وتنفيذاً لالتزاماتها تجاه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (يو إن سي إي سي) وتكليف مجلس الوزراء لها

أكدت الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية «نزاهة» التعاون مع النيابة العامة بشأن ما أثير حول علاقة دولة الكويت بعمليات غسل أموال وشبهات فساد في الصندوق السيادي الماليزي. ويأتي إجراء التعاون مع النيابة حسب بيان الهيئة بصفتها جهة التحقيق القضائية المسؤولة

محمد بن راشد: دبي بدأت عودة الحياة الاقتصادية التدريجية

قال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، إن الدولة دخلت مرحلة جديدة هي مرحلة عودة الحياة الاقتصادية التدريجية، بعد الإغلاق الذي فرضته إجراءات الوقاية من فيروس كورونا.

واعتبر أن «كل شخص مسؤول خلال هذه المرحلة، وكل المؤسسات والقطاعات مشاركة في حماية أفرادها»، مشدداً على أن الصحة ستبقى أولوية، بينما أرجع عجلة الاقتصاد ضرورة.

وفي سلسلة تغريدات على حسابه في «تويتر»، كتب الشيخ محمد بن راشد: «ترأسنا اليوم اجتماعاً لمجلس الوزراء مع أول يوم لعودة موظفي الحكومة لمقراتهم.. دخلنا مرحلة جديدة.. مرحلة عودة الحياة الاقتصادية التدريجية.. كل شخص فيها مسؤول.. وكل المؤسسات والقطاعات مشاركة في حماية أفرادها.. ستبقى الصحة أولوية ومسؤولية.. وإرجاع عجلة الاقتصاد استراتيجياً وضرورياً».

وأضاف: «نقول للجميع.. الحياة مستمرة.. والنجاز متواصل.. والتجربة جعلتنا أقوى وأفضل وأسرع.. والقادم يحتاج منا روح جديدة.. وتفكير مختلف.. وأسلوب عمل أكثر مرونة ونقاء».

وتابع: «ناقشنا في اجتماعنا اليوم إجراءات عودة الموظفين.. وأليات عمل الحكومة مستقبلاً.. وشكلنا فريقاً لتطوير الخدمات القضائية الذكية بشكل كامل تقنياً وتشريعياً..»

في تقرير حديث له

«الكويت الوطني»: فتح الاقتصادات يُنهي أسوأ فترة ركود على الإطلاق



حيث أدت المخاوف المتعلقة بردة فعل الولايات المتحدة تجاه قانون الأمن الصيني المقترح لهونغ كونغ إلى كبح جماح معنويات الإقبال على المخاطر.

وأشار الرئيس دونالد ترامب إلى أن الولايات المتحدة ستدر على مشروع القانون الصيني حول الأمن القومي، وإعداداً بإجراءات صارمة بحلول نهاية الأسبوع، وردت الصين محذرة من أنها ستدر على فرض أي إجراءات جديدة.

وتراجع الحيوان الصيني إلى أدنى مستوياته المسجلة في تسعة أشهر مقابل الدولار الأميركي على خلفية مخاوف من تدهور العلاقات الأميركية الصينية.

أسوأ فترة ارتفعت ثقة المستهلك الأميركي في مايو بما يشير إلى شعور المستهلكين بأن أسوأ فترة من فترات الركود الاقتصادي الناجم عن تفشي فيروس كورونا قد تكون انتهت بالفعل في ظل عودة فتح الأنشطة الاقتصادية للدولة. وعلى الرغم من تسجيل مؤشر ثقة المستهلك لمستويات أقل من التوقعات، فإن مجلس المؤتمرات صرح بأن قراءة مؤشر ثقة المستهلك قد ارتفع إلى مستوى 86.6 نقطة في الشهر الحالي مقابل 86.6 نقطة في أبريل المعدلة التي تم خفضها إلى 85.7 نقطة.

الاسباني في تغريدة على حسابه «لقد تخطينا المرحلة الأسوأ»، مضيفاً: «في يوليو سنفتح اسبانيا تدريجياً أمام السياح الدوليين، وستقوم برفع الحجر الصحي، وضمان أعلى معايير السلامة الصحية».

ويكرر نفس السيناريو في العديد من البلدان الأخرى التي قامت بتحديد المبادئ التوجيهية لإعادة فتح اقتصاداتها. ويرى التقرير أن معنويات التفاؤل الناتجة جراء ذلك، أدت إلى تراجع سعر الدولار الأميركي على نطاق واسع بصفته إحدى عملات الملاذ الآمن ودفع العملات الرئيسية الأخرى مثل اليورو والجنيه الإسترليني نحو الارتفاع.

من جهة أخرى، ارتفعت أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم وانعشت أسواق السلع الأساسية، في حين تراجعت أسعار سندات الخزانة الأميركية. وتخطى مؤشر ستاندرد آند بورز 500 حاجز 3 آلاف نقطة للمرة الأولى منذ 5 مارس مع انضمام المزيد من الشركات الأميركية إلى سياق اختيار لقاح فيروس كورونا على المتطوعين وتسجيل أول المشاركين في تلك التجارب. إلا أن تلك المسبورة قد تعطلت بنهاية الأسبوع بعد عودة التوترات بين الولايات المتحدة والصين إلى واجهة الأحداث،

قال بنك الكويت الوطني في تقرير، إن معنويات الأسواق انجهدت تدريجياً نحو الإقبال على المخاطر خلال الأسبوع الماضي في ظل بدء الاقتصادات المختلفة في كل أنحاء العالم في تخفيف قيود الحظر المفروضة لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد والعودة مجدداً إلى العمل.

وفي الولايات المتحدة، بدأت معظم الولايات الأميركية في إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية على مراحل وبدأ المستهلكون في الخروج بحذر من الحجر الصحي.

صرح رئيس الوزراء بوريس جونسون أن بريطانيا ستعيد فتح آلاف المتاجر والمحال ومراكز التسوق خلال الشهر المقبل. وقد تتم إعادة فتح بعض المتاجر في وقت مبكر في مستهل شهر يونيو إذا تمكنت تلك الجهات من الالتزام بالإجراءات الوقائية التي أوصت بها الحكومة لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19».

من جهة أخرى، قامت أسبانيا، التي تفرض إحدى أكثر عمليات الإغلاق صرامة على مستوى أوروبا، ببحث السياسات الأجنبية للعودة اعتباراً من يوليو المقبل مع قيام الدولة بتخفيف القيود. وصرح وزير الخارجية

شركة أزيان كابيتال
شركة مساهمة كويتية (مغلقة)

إعلان

عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارة شركة أزيان كابيتال

تعان شركة أزيان كابيتال (ش.م.ك.) مقفلة عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارتها عن الثلاث سنوات المقبلة، والذي سيتم انتخابه في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة المزمع انعقادها في وقت لاحق، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان ولمدة أسبوعين تنتهي بنهاية يوم الإثنين الموافق 15/6/2020 وفقاً لشروط وضوابط الترشيح المشار إليها بالقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات والكتاب الخاص عشر (حوكمة الشركات) من الأمانة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، والخاصة بالترشيح لعضوية مجلس إدارة الشركة، على أن يتوافر لدى المتقدم للترشيح كحد أدنى البيانات والمعلومات الواردة بالقانون والكتاب المشار إليهما أعلاه.

فعلى الأشخاص الراغبين في الترشح من تنطبق عليه الشروط والوضوابط المشار إليها أعلاه، مراجعة أمانة سر مجلس الإدارة في الشركة، حيث يتم استقبال طلبات الترشيح من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثانية ظهراً من يوم الأحد إلى يوم الخميس، وذلك في مقر الشركة الكائن في منطقة شرق - شارع الشهداء - برج الراجية 2 - الطابق 49. وذلك لاستكمال نماذج الترشيح وتقديم الأوراق والمستندات المطلوبة.

مجلس الإدارة